مركز عروبة للأبحاث والتفكير الاستراتيـجي
Orouba Center for Research and Strategic Thinking

تعيين السفير السعودي لدى السلطة الفلسطينية

دلالات وأبعاد

تقدير موقف

تعيين السفير السعودي لدى السلطة الفلسطينية

دلالات وأبعاد

في خلال زيارة استمرت يومين للضفة الغربية، اعتُمِدَت أوراق السفير السعودي، نايف بن بندر السديري، من قِبل رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، ووزارة الخارجية الفلسطينية، بصفته "سفيرًا فوق العادة، مفوضًا غير مقيم لدى دولة فلسطين، وقنصلًا عامًّا في مدينة القدس".

وَصلَ السديري إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة على رأس وفد رسمي، قادمًا من الأردن عبر جسر الملك حسين الذي يخضع للسيطرة "الإسرائيلية" من الناحية المقابِلة للأراضي الأردنية، ما يعني أنَّ مروره تطلَّب ترتيبًا وموافقةً من دولة الاحتلال.

تأتي الزيارةُ الأولى من نوعها لوفد سعودي رسمي منذ توقيع اتفاقية "أوسلو" بين حكومة الاحتلال ومنظمة التحرير الفلسطينية في العام 1993، التي سُمح بموجبها بإنشاء السلطة الفلسطينية، في وقت تقود فيه واشنطن محادثاتٍ بين "إسرائيل" والمملكة السعودية لتطبيع العلاقات ضمن صفقة شاملة يجري الإعداد لها، ما يَفتح باب التساؤلات واسعًا بشأن دلالات خطوة تعيين السفير ووصوله إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة في هذا التوقيت.

تعيين السفير

بعد ثلاثين عامًا من تأسيس السلطة الفلسطينية، عيَّنَت السعوديةُ السبت (12 آب/أغسطس 2023) سفيرًا لها غير مقيم في الأراضي الفلسطينية، يتولى أيضًا منصب القنصل العام في مدينة القدس، في منصب جديد أعلِن في خضم حديث متزايد عن جهود لتحقيق التطبيع بين "إسرائيل" والمملكة.

عُهِدَ بالمنصب إلى السفير السعودي الحالي في الأردن، نايف السديري، حسب منشور للسفارة السعودية في عمَّان على منصة "إكس" ("تويتر" سابقًا)، وخبر لوكالة الأنباء الفلسطينية "وفا". ومن الجدير ذِكرُه أن السفارة السعودية في عمَّان تتولى تقليديًّا ملف الأراضي الفلسطينية ضمن مسؤولياتها.

سلَّم السفيرُ السعوديُّ نسخةً من أوراق اعتماده، سفيرًا فوق العادة مفوضًا وغير مقيم لدى فلسطين، إلى مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الدبلوماسية، مجدي الخالدي، في خلال مراسم في العاصمة الأردنية، تبعها وصول السفير إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة برًّا عبر جسر الملك حسين، بعد أكثر من شهر على تكليفه بمهمته، ضمن زيارة استمرت ليومين، قدَّم في خلالها أوراق اعتماده لرئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، الذي استقبله في مقر الرئاسة في مدينة رام الله بمراسيم رسمية عُزِف في خلالها النشيدان الوطنيان الفلسطيني والسعودي.

دلالات وأبعاد

وَصفَ عباس الزيارةَ وتعيينَ السديري سفيرًا للمملكة السعودية بالخطوة "المهمة" التي "ستسهم في تعزيز العلاقات الأخوية المتينة التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين"، وفق بيان عمَّمته الرئاسة الفلسطينية.
من جانبه، أكد السفير السديري أن القرار السعودي يمثِّل "دعمًا كبيرًا للأشقاء في فلسطين، وسيمنح العلاقة أبعادًا أوسَع وذات مردود إيجابي على الشعبين الشقيقين"، وأضاف لصحافيين بعد لقائه وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي في رام الله: "المبادرة العربية التي قدمتها المملكة في العام 2002 هي ركن أساسي لأي اتفاق قادم".
وتستند هذه المبادرة التي طرحت في آذار/مارس 2002 إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع دولة الاحتلال مقابل انسحابها من الأراضي التي احتلتها في العام 1967، وتشمل الضفة الغربية بما فيها "القدس الشرقية" وغزة ومرتفعات الجولان.

التوقيت وعلامات الاستفهام

على الرغم من أن الظاهر في الخطوة السعودية أنها تأتي دعمًا للحقوق الفلسطينية وتأكيدًا لالتزام المملكة السعودية بدعم الشعب الفلسطيني وقضيته، فإن تزامُنها مع التقدم الكبير في محادثات التطبيع يجعل من التوقيت عاملاً أساسيًّا في قراءة دلالات القرار السعودي.
رسميًّا لا تعترف السعودية بـ"إسرائيل"، ولم تنضم إلى "اتفاقيات أبراهام" المبرَمة في العام 2020 بوساطة الولايات المتحدة، التي أرست بمقتضاها دولة الاحتلال علاقاتٍ رسميةً مع الإمارات المتحدة والبحرين، مع الأخذ في الحسبان أن السعودية لم تُعارِض الاتفاقياتِ علنًا، وأنها أبدَت موقفًا أقرَب إلى الصمت الإيجابي تجاهها.
في خلال جولة الرئيس الأمريكي، "جو بايدن"، في الشرق الأوسط العام الماضي، أعلنت هيئة الطيران المدني السعودية فتحَ أجوائها "لجميع الناقلات الجويَّة"، ما مهَّدَ الطريقَ للطائرات "الإسرائيلية" لاستخدام المجال الجوي السعودي.

نفت المملكة حينها أن تكون الخطوةُ مقدِّمةً لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، وقالت الرياض مرارًا إنها ستتمسك بموقف جامعة الدول العربية القائم منذ عقود، المتمثل بالامتناع عن إقامة علاقات رسمية مع "إسرائيل" حتى "حل النزاع مع الفلسطينيين" على أساس مبادرة العربية للسلام التي قدَّمتها السعودية.

في الأشهر الأخيرة، أجرَت الرياض وواشنطن محادثاتٍ بشأن صفقة شاملة مع المملكة، شملت مناقشةَ الشروطِ السعوديةِ لإحراز تقدُّم نحو التطبيع، من بينها ضمانات أمنية، ومساعدتها في إنشاء برنامج نووي مدني بقدرة تخصيب لليورانيوم، وصفقات سلاح واتفاقيات دفاعية.

من حيث التوقيت، سَبقَت خطوةَ تعيين السفير السعودي قمةٌ رئاسيةٌ في مدينة العلمين المصرية، شارك فيها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، والملك الأردني عبد الله الثاني بن الحسين، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وقد ذكرت وسائل إعلامية عديدة أن جدول أعمالِ القمة شمل مناقشة احتمالات التطبيع السعودي مع "إسرائيل" والمطالب الفلسطينية لمنح هذا التطبيع غطاء.

جاءت زيارة السفير إلى الأراضي الفلسطينية بعد أيام من تصريحات ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، حول اقتراب بلاده من التطبيع مع "إسرائيل"، وتزامنًا مع وصول وزير السياحة في حكومة الاحتلال، "حاييم كاتس"، في أول زيارة رسمية لوزير "إسرائيلي" إلى المملكة السعودية، وترأس "كاتس" وفدَ دولة الاحتلال إلى مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للسياحة الذي عُقِدَ في الرياض في يومَي 27 و28 أيلول/سبتمبر.

التطبيع في الخلفية

شهد العام الماضي اختراقاتٍ متواصلةً في جدار التطبيع بين السعودية ودولة الاحتلال، إذ وصلت وفود "إسرائيلية" إلى السعودية للمشاركة في الألعاب الرياضية وغيرها من الأنشطة، بما فيها وصول أول وفد رسمي لحضور اجتماع "يونسكو" (الوكالة الثقافية التابعة للأمم المتحدة) لتحديث قائمة التراث العالمي للمواقع الثقافية والتاريخية،

تبعته زيارة الوزير "كاتس" الأولى من نوعها في أيلول/سبتمبر، تلاها وصول ثاني وزير إلى المملكة في الأسبوع ذاته، إذ وَصلَ وزير الاتصالات "شلومو قرعي" على رأس وفد للمشاركة في مؤتمر "اتحاد البريد العالمي".

ذَكرَ رئيسُ وزراء دولة الاحتلال، "بنيامين نتانياهو"، في خطابه أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، أن "إسرائيل" على "عتبة" إقامة علاقات مع السعودية، عادًّا أن "مثل هذا السلام سيقطع شوطًا طويلًا نحو إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وسيشجِّع الدول العربية الأخرى على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل".

أما ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، فقد أكد أن بلاده "تقترب" من تطبيع علاقاتها مع "إسرائيل"، مشدِّدًا على "أهمية القضية الفلسطينية" بالنسبة للمملكة، وقال في مقابلة أجرتها معه شبكة "فوكس نيوز" الإخبارية الأمريكية في السعودية: "تجري المفاوضات بشكل جيِّد حتى الآن"، و"نأمل أن تؤدِّي إلى نتيجة تجعل الحياة أسهَل للفلسطينيين وتسمح لإسرائيل بأن تلعب دورًا في الشرق الأوسط".

الدلالات والأبعاد

وفقًا لمقال للمحامي الفلسطيني صلاح موسى، يمكن قراءة الدلالات القانونية والدبلوماسية للقرار السعودي بالنقاط التالية:

الأصل أن يُعيَّن سفير السعودية في العاصمة لدى دولة فلسطين وهي القدس، ويُعيَّن القناصل عادةً في المدن الرئيسية الأخرى، وهذا أمر لافت للنظر، إذ كان الأجدر والأصح قانونيًّا ودبلوماسيًّا تعيين سفير السعودية لدى دولة فلسطين في العاصمة القدس على أن يُعيَّن قنصل للسعودية في مدن رام الله و/أو نابلس و/أو غيرها.

جاء الخبر عامًّا، إذ نَصَّ على تعيين قنصل عام للقدس دون ربطها بالتمثيل لدى دولة فلسطين، أي أن التعيين جاء وكأنه في سياقَين مختلفَين: الأول يتحدث عن السلطة الوطنية/فلسطين، والآخَر يتحدث عن تعيين قنصل في القدس وكأنَّ للقدس وضعًا خاصًّا، وبالتالي فإن التعيين جاء عامًّا وغير مفهوم.

جاء الخبر مطلقًا دون تحديد مفهوم القدس، هل هي "القدس الشرقية" أم "الغربية"، خاصة أن القنصلية السعودية قبل العام 1948 كانت موجودة فيما يُعرَف بـ"القدس الشرقية" اليوم.

أتاحت ممارَسةَ الوظائفِ القنصليةِ في دولةٍ ثالثةٍ اتفاقيةُ "فيينا" للعلاقات القنصلية في المادة (7) منها، وتُعَدُّ الأردن الدولةَ المضيفةَ لذلك، وقد يكون هدف هذا القرار إرسال رسالة إلى دولة الاحتلال بأن المملكة مستعدة للتطبيع في حال تحققت الشروط السعودية للصفقة مع الولايات المتحدة و"إسرائيل"، وأن المملكة اتخذت الخطوة الأولى المتمثلة بتعيين سفيرٍ لدى فلسطين وتعيين قنصل في القدس غير مقيم بوصفها إشارةً عمليةً للرغبة والقبول بوضع القدس في مكانة خاصة عند إتمام الصفقة.

إضافةً إلى الأبعاد القانونية والدبلوماسية في خطوة تعيين السفير ونص الإعلان، فإن تزامن الخطوة مع خطوات أخرى في ملف التطبيع، ووصول السفير السعودي عبر جسر الأردن إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، يعني أن الاتصالات بين المملكة السعودية ودولة الاحتلال ضمن الخطوط المفتوحة، وأنه يجري وفقها ترتيبات على قدم وساق، شملت الاستقبالات الحافلة لوزراء الاحتلال في السعودية.

من جانب آخَر، تستبق السعودية قرار التطبيع وإقامة العلاقات الرسمية مع دولة الاحتلال بوجود ممثل رسمي لها لدى السلطة الفلسطينية، بعد امتناعها عن تنفيذ هذه الخطوة لنحو ثلاثين عامًا.

تَعكِس اللقاءاتُ المكوكيةُ بين قيادة السلطة الفلسطينية والقيادة السعودية، بما يشمل لقاءاتٍ مع السفير السعودي السديري سبقت وتلت قرار تعيينه سفيرًا في الأراضي الفلسطينية، أن هذه الخطوات تأتي وفق ترتيبات تشارك فيها السلطة التي استقبلت السفير بحفاوة، ما يرجِّح احتماليةَ أن يَكون تعيينه بناءً على طلب فلسطينيٍ ضمن رزمة المطالب الفلسطينية لاستثمار أجواء الاتفاق السعودي المرتقَب مع دولة الاحتلال.

الخلاصة

يمضي قطار التطبيع بخطوات متدرجة، فيما يبدو أنه توسيعُ لـ"نصف التطبيع" الذي كان سابقًا بين دولة الاحتلال والمملكة السعودية، والتي حرصت على احتواء الموقف الفلسطيني من التطبيع مسبقًا، عبر فتح خط اتصال ساخن مع القيادة الرسمية الفلسطينية، وإشراكها في هامش التفاوض الجاري تحت مبرِّر فتحِ أفقٍ سياسيٍّ جديدٍ في العلاقة ما بين السلطة وحكومة الاحتلال.

وفي الإطار ذاته، لا يمكن أن تنفصل خطوة تعيين السفير السعودي عن الخطوات الجارية على الأرض لتمرير التطبيع تدريجيًّا، تمهيدًا لنضوج الاتفاق الشامل الذي تبحث عنه السعودية، وعلى الرغم من الادعاء السعودي المُعلَن بشأن مركزية الملف الفلسطيني في صفقتها المنظورة مع الولايات المتحدة و"إسرائيل"، فإن الواقع يعكس سلوكًا مغايرًا تمثَّل أولًا بالتراجع التدريجي سعوديًّا عن المبادرة العربية للسلام، والحديث العلني عن الاكتفاء بـ"تحسين حياة الفلسطينيين" وتقديم تسهيلات ودعم السلطة الفلسطينية، وتهيئة الرأي العام لهذا السقف عبر تقديم خطاب جوهرُه أن "مبادرة السلام العربية" لا يجب أن تكون الخطوة الأولى، بل الهدف المطلوب الوصول إليه بعد عملية سياسية متدحرجة تُوهم عبرها السعوديةُ أن الهدف منها الوصول إلى دولة فلسطينية.

يُقدَّر أن تكون خطوة تعيين السفير السعودي "قنصلًا عامًّا" في القدس تمهيدًا لخطوة سعودية قادمة تهدف إلى خلق وضع جديد في التعامل مع القدس، يسمح بحركة السعوديين إلى المدينة والاستثمار فيها بترتيبات سعودية مباشرة مع الاحتلال، وتمهِّد لِعَدِّ وضع القدس وضعًا خاصًّا يُتَّفَق على تفاصيله ضمن اتفاق التطبيع مع دولة الاحتلال، بحيث تقدِّم السعودية ورقة القدس ولربما الصلاة في المسجد الأقصى للمسلِمين من غير الفلسطينيِّين بوصفِها أحد "الإنجازات" التي ستقدِّمها للجمهور العربي والإسلامي، مستثمرةً المكانةَ الدينيةَ للمدينة المقدَّسة.

برنامج الانتاج المعرفي
مركز عروبة للأبحاث والتفكير الاستراتيجي
2023-10-4

www.orouba.ps